استفتاء السار واتفاقيات روما لعام ١٩٣٥

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمة ألمانيا حاولت معاهدات السلام (١٩١٩-١٩٢٠) حل المشاكل العديدة التي طرحتها الحرب والمشاكل السابقة لها ، وبما ان المانيا كانت اهم الدول المركزية فإن معاهدات السلام توجهت اليها بشكل خاص، وقد تقرر مصيرها بمعاهدة فرساي في ٢٨ حزيران ١٩١٩.

وضعت معاهدة فرساي مناطق حوض السار، الذي كان جزءاً من ألمانيا تحت احتلال وإدارة مشتركة من المملكة المتحدة وفرنسا ، وفي عام ١٩٢٠ وتحت الضغط تم تسوية قضية السار بوضعها تحت وصاية عصبة الأمم التي قامت بإنشاء نظام خاص خاضع لأشرافها ، ويتبع كمركياً لفرنسا اذ عهد بإدارة الإقليم إلى مفوضية حكومية مكونة من خمسة أعضاء اختارهم مجلس عصبة الأمم وتم فصل المنطقة الجديدة عن مقاطعة الراين البروسية السابقة التي كانت سار جزء منها وتم توسيع منطقة سار باقتطاع منطقتين من ولاية بافاريا (هومبورغ وسانت إنغبرت).

أما صناعة الفحم في سار (والتي كانت من الصناعات المهيمنة في المنطقة ذلك الوقت) فقد تم تأميمها وكانت تحت الإدارة الفرنسية المباشرة ، اذ منحت فرنسا السيطرة على مناجم الفحم في سار خلال تلك الفترة كتعويض عن الدمار الذي سببته ألمانيا لمناجم الفحم في شمال فرنسا وكجزء من التعويضات التي توجب على ألمانيا دفعها مقابل الحرب.

وقد حددت وصاية عصبة الأمم على سار بخمسة عشر عاماً ، يختار في نهايتها ابناء السار ، وبموجب استفتاء حيث تم الاتفاق على ثلاثة حلول هي (الابقاء على النظام الراهن، الالتحاق بفرنسا ، الالتحاق بالمانيا) .

في عام ١٩٣٣ وصل الى الحكم في المانيا ادولف هتلر وقد سعى الى اعادة السار بعد انتهاء بنود معاهدة فرساي ، بلغ عدد سكان إقليم السار عندما استلم هتلر كرسي الحكم نحو (٨٥٠) ألف مواطن ألماني ويخضعون لإدارة دولية بإشراف عصبة الأمم، بموجب المادة (٤٥) من معاهدة فرساي التي نصت على استمرار هذه الإدارة الدولية لمدة (١٥) عام ثم يجري بعدها استفتاء الإقليم لاختيار أما الانضمام إلى فرنسا، أو ألمانيا أو البقاء تحت الإدارة الدولية، وقد أعلن هتلر في أكثر من مناسبة بان قضية السار هي العقبة الوحيدة أمام العلاقات الفرنسية- الألمانية وإنها يجب أن تعود إلى ألمانيا من دون استفتاء .

الا ان مجلس عصبة الأمم قام بتشكيل لجنة برئاسة الممثل الايطالي في عصبة الأمم البارون الوسي للإشراف على الاستفتاء، وفي ٢ حزيران ١٩٣٤ تم توقيع اتفاق يلزم الجانبين الفرنسي والألماني بعدم التدخل في مجرى الاستفتاء.

ومع قرب نهاية عام ١٩٣٤، قرر مجلس عصبة الأمم أن قوة حفظ السلام ستكون ضرورية في فترة الاستفتاء. وافقت الحكومتان الألمانية والفرنسية على السماح لقوة دولية بدخول منطقة سار. وفي ٨ كانون الاول ١٩٣٤، وافق المجلس بالإجماع على قرار يدعو إلى هذه القوة. وافقت بريطانيا على ارسال (١٥٠٠) جندي وإيطاليا (١٣٠٠) جندي والسويد (٢٦٠) جندي وهولندا (٢٥٠) جندي قوات للقوة الدولية البالغ قوامها(٣٣٠٠) جندي في سار.

بعد المباحثات التي اجراها السفير الالماني (رونالد كوستر) في فرنسا بشأن السار في ١٠تشرين الثاني ١٩٣٤ اذ ابلغه الجانب الفرنسي بأن السار لا تستحق حرباً فرنسية – المانية وتم توقيع اتفاق معه يترك الحرية الكاملة للدعاية الالمانية ووضع حد للدعاية الفرنسية وبمصادقة عصبة الامم فأعطى ذلك ضمانات لهتلر بان تكن النتيجة لصالحه فاعلن في ١٨ تشرين الثاني١٩٣٤ عن موافقته على عملية الاستفتاء .

كما انتهت المحادثات المالية الفرنسية – الالمانية بشأن السار بتوقيع اتفاقية مالية في روما ٣ كانون الاول ١٩٣٤ بين السفير الفرنسي والسفير الالماني في روما وبحضور البارون الوسي. و تقضي الاتفاقية على قيام المانيا بدفع مبلغ (٩٠٠) مليون فرنك فرنسي تعويضات عن كل الاعتمادات والاملاك الفرنسية والمناجم وسكك الحديد والمعامل والمنشأة التي اقامتها فرنسا في اقليم السار في اثناء مدة الادارة الدولية .

جرى الاستفتاء في ١٣ كانون الثاني ١٩٣٥ و نشرت قوة شرطة دولية تتكون من جنود من بريطانيا وهولندا وإيطاليا والسويد لحفظ النظام يوم الاستفتاء العام. وكانت نتائج الاستفتاء لصالح الانضمام إلى ألمانيا ففضل ما نسبته (٩٠%) من سكان السار العودة إلى ألمانيا ونسبته (٨,٨%) فضلوا بقاء النظام الدولي الخاص، في حين توزعت النسبة الباقية والتي كانت (١,٢%) بين مؤيد للانضمام إلى فرنسا واوراق فارغة واخرى ملغاة لمخالفتها شروط الاقتراع ، وفي ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٥ قرر مجلس العصبة إعادة إقليم السار إلى ألمانيا في ١ آذار ١٩٣٥ استجابة لرغبة غالبية شعب السار ونتيجة لما أظهرته نتائج الاستفتاء.

قبل النقل الرسمي للاقليم توجب اتخاذ عدة خطوات ومنها ملكية اراضي الاقليم التي كانت محظورة على الالمان فكان لابد من تحويل ادارتها من الحكومة الفرنسية الى الحكومة الالمانية اضافة الى ما يتعلق بنقل الملكيات الخاصة للسجلات الالمانية والطرق الخارجية والتي تم ترتيبها عن طريق توقيع اتفاقية في نابولي في ١٨ شباط ١٩٣٥ وفي نفس اليوم تم تغيير النظام المالي باستخدام المارك الالماني بدلا عن الفرنك الفرنسي والذي كان معمول به منذ عام ١٩٢٣.وفي تلك الاثناء غادر اكثر من عشرة الاف شخص من سكان السار من الشيوعيين وبعض اليهود والكاثوليك الى فرنسا هرباً من الاضطهاد النازي.

وبعد أن عادت سار إلى ألمانيا لم يتم إعادة دمجها مع مقاطعتها الأصلية (مقاطعة الراين البروسية) ولم يتم إعادة الأراضي المقتطعة إلى ولاية بافاريا، وإنما تم إنشاء اتحاد بين إقليم سار ومنطقة بالاتينات، وتم تسمية المنطقة الجديدة باسم ساربفالز.

- **الاتفاقية الفرنسية الإيطالية**

اتسمت السياسة الخارجية الفرنسية في عهد وزير الخارجية پيير لافال بواقعية العمل ومرونة التعامل الدبلوماسي والالتزام الشديد بمحاولات اقرار وتعزيز السلام والتي كان يهدف منها احتواء تهديد هتلر في اوروبا .

فكانت اولى خطوات لافال الدبلوماسية هي زيارته إلى روما عاصمة إيطاليا ليقابل بينتو موسوليني رئيس وزراء إيطاليا في ٢ كانون الثاني ١٩٣٥ فأسفرت زيارته عن حل الخلافات الفرنسية–الايطالية التي وقعت بعد حادث اغتيال وزير خارجية فرنسا (بارتو) وملك يوغسلافيا (الاسكندر الاول) على يد جمعية سريا كرواتية مما سبب الحادث قطع العلاقة الفرنسية– الايطالية لاعتقاد فرنسا ان موسوليني كان على علم بمخطط الاغتيال نتيجة للعلاقة الجيدة التي تربطه بهذه المنظمة .

اسفرت زيارة لافال الى روما الى عقد اتفاقية مع الحكومة الايطالية في ٧ كانون الثاني ١٩٣٥، واعتبر الفرنسيين هذه الاتفاقية بداية هجوم دبلوماسي يهدف لمحاصرة ألمانيا النازية بشبكة من التحالفات ، وقد تضمنت الاتفاقية تنازل فرنسا لإيطاليا عن:

- المناطق المتنازع عليها كجزيرة دميرة في الصومال الفرنسي لتصبح جزءاً من إرتيريا. كما أعطت إيطاليا نصيب ٢٠% من أسهم سكة حديد جيبوتي– أديس أبابا.
- أعادت فرنسا تعريف وضع الإيطاليين في تونس على ألا تطالب إيطاليا بممتلكات فيها. أي تم تسوية مشكلة الايطاليين في تونس لصالح فرنسا وبذلك تم الغاء اتفاقية عام١٨٩٦.

- وعدت فرنسا بعدم اعتراضها على سياسة إيطاليا التوسعية في الحبشة.
- تنازلت فرنسا عن قطاع اوزو من غرب أفريقيا الفرنسي ليصبح ضمن حدود ليبيا.
- مقابل كل تلك التنازلات طمحت فرنسا أن تحصل على مساندة إيطاليا في الوقوف بوجه العدوان الألماني النازي.

وقد صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٣ كانون الثاني ١٩٣٥على هذه المعاهدة .

- **اتفاقية ستريزا**

بذلت الحكومة الفرنسية جهود كبيرة من اجل حث الحكومتين البريطانية والايطالية لتشكيل جبهة مشتركة بوجه الخطر الالماني فعقدة مؤتمر ستريزا في ١١-١٤ نيسان ١٩٣٥ حضره كل من رئيس الوزراء الفرنسي بيير ايتيان فلاندين ووزير الخارجية لافال و رئيس الوزراء البريطاني رامزي ماكدونالد ووزير خارجيته السير جون سايمون ورئيس الوزراء الإيطالي بينيتو موسوليني وتمخض عن المؤتمر اتفاق وقعه ممثلي هذه الدول التزامهم ب: . أطلق عليها رسميا ((إعلان ستيريزا الأخير)) كان الهدف من الاتفاقية هو:

- التأكيد على معاهدات لوكارنو .
- إعلان استقلال النمسا سيستمر في تحفيز سياساتهم المشتركة.
- اتفق الموقعون على مقاومة أي محاولة مستقبلية لتغيير معاهدة فرساي من طرف الألمان باعادة تسليح الجيش الالماني
- تعزيز الامن الجماعي للسلام ضمن اطار عصبة الامم

الا ان اتفاقية ستريزا فشلت بعد مدة وجيزة لكونها لم تتخذ أي اجراء فعلي يحول دون تنفيذ هتلر لبرنامجه التسليحي فضلاً عن غزو إيطاليا للحبشة وفرض العقوبات من قبل عصبة الأمم على ايطاليا مما دفع بالاخيرة الى الانسحاب من جبهة ستريزا في

٢٨ كانون الاول ١٩٣٥ ونقضه لاتفاقية روما التي ابرمها مع فرنسا في نفس العام. الامر الذي افرح هتلر وبدأ بالعمل على كسب ود موسوليني وابعاده عن أي تقارب مع فرنسا وبريطانيا .

المصادر

- ثورية حميدي ،دور المانيا وايطاليا في قيام الحرب العالمية الثانية١٩١٩-١٩٣٩ ، جامعة محمد خضير ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،٢٠١٥ .
- شامل عناد حسن ، العلاقات الالمانية – الفرنسية ما بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠١١.
- شوقي عطا الله الجمل وعبدالله عبد الراق ابراهيم ، تاريخ اوروبا من النهضة الى الحرب الباردة، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- صادق حسن السوداني ، تاريخ الدول الكبرى ١٩١٤-١٩٤٥ ، بغداد ، ٢٠١٩ .
- محمد رسن دمان السلطاني ، تاريخ أوروبا في القرن العشرين ، محاضرات كلية التربية الاساسية ، قسم التاريخ ، المرحلة ٣ ، ٢٠١٣.